ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

# "قراءة في إدارة التعددية من خلال تقاسم السلطة في دول المشرق العربي"

إعداد الباحث:

د. محمد شحادة – لبنان

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

**ملخص:**

يتناول هذا البحث إشكالية إدارة التعددية الاجتماعية–الثقافية في الدول الحديثة، مع التركيز على استراتيجيات تقاسم السلطة بوصفها بدائل عن نموذج الدولة–الأمة المركزية. ويعرض الإطار النظري والتجريبي للفيدرالية والديموقراطية التوافقية كما تبلورت في التجربة الغربية، مبيّنًا دوافع نشأتها وآليات عملها وشروط نجاحها وحدودها. ثم ينتقل إلى تحليل خصوصية التعددية في البيئة المشرقية، من حيث جذورها التاريخية وتركيبتها الدينية والطائفية والإثنية، وتأثير الإرث الاستعماري في تشكل الدولة وأزمتها البنيوية. كما يناقش البحث تجارب معاصرة في الإقليم، ولا سيما في لبنان والعراق، مبرزًا إخفاقات النماذج المعتمدة في احتواء التنوع وتحقيق الاستقرار. ويخلص إلى أن نجاح تقاسم السلطة في المجتمعات المشرقية يتطلب تسوية تاريخية حوارية تعترف بالتعددية قيمةً بنيوية، وتؤسس لصيغ لامركزية مرنة تحافظ على وحدة الدولة وتمنع الانزلاق نحو الطائفية السياسية أو التقسيم.

**الكلمات المفتاحية:**

- تقاسم السلطة
- التعددية الاجتماعية–الثقافية
- الفيدرالية
- الديموقراطية التوافقية
- الدولة المركزية
- اللامركزية

**المقدمة**

تُعدّ إشكالية إدارة التعددية الاجتماعية–الثقافية من القضايا المركزية في علم السياسة المعاصر، لما تطرحه من تحديات بنيوية تتصل ببناء الدولة، واستقرار النظم السياسية، وإمكان ترسيخ الديموقراطية في المجتمعات المتنوعة. فقد كشفت التجربة التاريخية للدولة–الأمة المركزية عن حدود قدرتها على استيعاب التنوع الديني والطائفي والإثني، لا سيما في الحالات التي يترافق فيها حكم الأغلبية مع مخاطر الإقصاء البنيوي للأقليات، وما ينتج عن ذلك من دورات صراع وعدم استقرار. في هذا السياق، برزت استراتيجيات تقاسم السلطة بوصفها حلولًا تفاوضية هدفت إلى التوفيق بين متطلبات وحدة الدولة وحق الجماعات في المشاركة السياسية وحماية خصوصياتها الثقافية.

أفرزت البيئة الأوروبية، بفعل تعدديتها الداخلية وتجاربها الصراعية، نماذج متمايزة لتقاسم السلطة، كان أبرزها الفيدرالية والديموقراطية التوافقية. وقد تطورت هذه النماذج بوصفها متحورات عن الدولة–الأمة المركزية، سعت إلى إعادة توزيع السلطة سياسيًا وإقليميًا، وتنظيم آليات اتخاذ القرار، وضبط سياسات توزيع الموارد، بما يحد من النزاعات الهوياتية ويحول دون تفكك الكيانات السياسية. ورغم تباين التجارب الفيدرالية والتوافقية من حيث دوافع النشأة وأطر التطبيق ودرجات النجاح، فإنها شكّلت مرجعيات نظرية وتجريبية أساسية في دراسة إدارة التعددية في المجتمعات الحديثة.

في المقابل، تطرح البيئة المشرقية إشكالية مغايرة وأكثر تعقيدًا في هذا المجال، بحكم تاريخها الطويل من التعدد الديني والطائفي، وغياب الدولة المركزية المستقرة في معظم مراحلها التاريخية، إضافة إلى الإرث الاستعماري الذي أعاد رسم الحدود السياسية دون مراعاة البنى

الاجتماعية والثقافية القائمة. وقد أدى هذا المسار إلى نشوء دول حديثة تعاني أزمة هوية بنيوية، تجلت في إخفاقها في إنتاج عقد اجتماعي جامع، وفي اعتمادها نماذج حكم مركزية أو توافقية مشوّهة، غالبًا ما أسهمت في إعادة إنتاج الصراع بدل احتوائه.

ينطلق هذا البحث من مقاربة تحليلية–مقارنة، تهدف إلى تفكيك استراتيجيات تقاسم السلطة بوصفها أدوات لإدارة التعددية، من خلال استعراض أسسها النظرية وتجاربها الغربية، ثم إسقاطها نقديًا على الواقع المشرقي، مع التركيز على خصوصية تكوينه الاجتماعي، ومسارات تشكل دوله، وحدود قابلية استنساخ النماذج الجاهزة فيه. ويفترض البحث أن أي صيغة ناجحة لتقاسم السلطة في المجتمعات المشرقية لا يمكن أن تكون تقنية أو دستورية محضة، بل تستلزم تسوية تاريخية حوارية، تعترف بالتعددية بوصفها قيمة بنيوية، وتعيد تعريف هوية الدولة على نحو يوازن بين متطلبات الوحدة السياسية وحقوق الجماعات الثقافية، دون الوقوع في فخ الطائفية السياسية أو مشاريع التقسيم.

**إشكالية الدراسة**

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول **مدى قابلية استراتيجيات تقاسم السلطة، ولا سيما الفيدرالية والديموقراطية التوافقية، لإدارة التعددية الاجتماعية–الثقافية في المجتمعات المشرقية**، في ظل تاريخ طويل من اللامركزية غير المؤسسية، وإرث استعماري أعاد تشكيل الدولة على أسس إقصائية، وإخفاق نموذج الدولة المركزية في تحقيق الاندماج والاستقرار. وتسعى الدراسة إلى مساءلة حدود استنساخ النماذج الغربية لتقاسم السلطة في بيئة مشرقيّة مركّبة، وبيان الشروط السياسية والاجتماعية والثقافية التي تجعل من هذه الاستراتيجيات أداةً لضبط الصراع وتعزيز وحدة الدولة، أو على العكس، عاملًا لإعادة إنتاج الطائفية السياسية والتفكك.

**فرضيات الدراسة**

- تساهم استراتيجيات تقاسم السلطة، مثل الفيدرالية والديمقراطية التوافقية، في إدارة الصراعات وتحقيق الاستقرار في المجتمعات متعددة الهويات، إذا كانت مبنية على حوار تاريخي وخصوصيات محلية.
- يفاقم النموذج المركزي الأحادي من التوترات الطائفية والإثنية في المجتمعات شديدة التنوع ويحد من الاستقرار، مقارنةً بالنماذج اللامركزية التي تخفف من توتر الهويات الفرعية.
- نجاح تقاسم السلطة بين الجماعات يعتمد على بناء هوية تستوعب التعددية من خلال الحوار بين الجماعات واعتراف الدولة بتنوع مجتمعها، وعدم الاقتصار على تقسيمات طائفية أو محاصصة بين ممثلين عن الطوائف.

**أهداف الدراسة**

- تحليل تأثير استراتيجيات تقاسم السلطة على إدارة الصراعات وتحقيق الاستقرار.
- مقارنة النماذج السياسية المختلفة ودورها في التخفيف من التوترات الطائفية والإثنية.
- تحديد العوامل والآليات التي تضمن نجاح تطبيق الفيدرالية والديمقراطية التوافقية.

**أهمية الدراسة**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تساهم في فهم كيفية تطبيق استراتيجيات تقاسم السلطة لدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المشرقية متعددة الطوائف والأعراق. كما تساعد صناع القرار على اختيار النماذج السياسية الأنسب لتقليل الصراعات وتحقيق التوافق الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة إطارًا علميًا يمكن استخدامه في الدراسات المستقبلية حول إدارة النزاعات وبناء السلام في منطقة الهلال الخصيب.

**تعريف مصطلحات الدراسة**

تقاسم السلطة :(Power Sharing) نظام سياسي يُوزع فيه الحكم بين مختلف الجماعات أو الطوائف لضمان تمثيل عادل ومنع النزاعات.

إدارة التعددية:(Managing Pluralism) : هي العملية التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين مختلف الجماعات الثقافية أو الدينية أو العرقية داخل الدولة بطريقة تحقق التعايش السلمي، وتحافظ على حقوق الجميع، وتقلل من النزاعات، مع السماح لكل جماعة بالمشاركة في صنع القرار ضمن إطار القانون والمؤسسات الديمقراطية.

المشرق العربي: المشرق العربي هو الجزء الشرقي من العالم العربي، ويشمل عادة دولًا مثل سوريا ولبنان والأردن والعراق وفلسطين. يُعرف المشرق بتنوعه الثقافي والديني واللغوي، وبكونه مركزًا تاريخيًا للحضارات القديمة والتجارة والتعليم والفكر. يشترك المشرق مع الهلال الخصيب في الموقع الجغرافي لكن المصطلح يركز أكثر على الهوية العربية والثقافية والسياسية للمنطقة.

**منهجية الدراسة**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع المعلومات من مصادر أولية وثانوية، مثل الكتب، المقالات العلمية، والدراسات السابقة. ثم يتم تحليل هذه المعلومات لفهم ظاهرة إدارة التعددية في الهلال الخصيب، وتحديد العوامل المؤثرة فيها، وأثرها على المجتمعات المحلية. كما تعتمد الدراسة على مقارنة البيانات التاريخية والجغرافية والاجتماعية لدعم النتائج واستنتاج الاستراتيجيات المناسبة لإدارة التعددية في المنطقة.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

## المبحث الأول: استراتيجية تقاسم السلطة

نشأت أفكار تقاسم السلطة في البيئة الأوروبية كاستراتيجية لإدارة المجتمعات التعددية، وهي نسق تساومي للحكم هدف إلى التوفيق بين الجماعات أو المكونات الثقافية المنضوية في دولة واحدة، وهي تعبر عن شعور بين تلك الجماعات بضرورة الحد من الميراث الصراعي فيما بينها وتجنب التشظي إلى دويلات لا وزن دولي لها.

ولدت هذه الاستراتيجية بسبب فشل المجانسة في دولة قومية مركزية وفق صيغة الدولة–الأمة، ولعدم رغبة النخب في الذهاب نحو التقسيم، على نحو يحدّ من مخاوف الأقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم في حالة التطبيق الحرفي لمبدأ حكم الأغلبية. إذ جاءت الحلول التساومية كمتحورات لنموذج الدولة–الأمة المركزية، حيث تحتفظ الدولة بوحدتها السياسية ولكن في إطار غير مركزي، تتقاسم وتتشارك فيه المكونات الثقافية السلطة بأشكال مختلفة. ويتفرع من استراتيجية تقاسم السلطة تجارب مختلفة ومتنوعة تعكس بعض الخصوصيات في كل مجتمع والتسويات النخبوية فيه، وذلك على أساس رصد ثلاث متغيرات رئيسية وطبيعة تعامل النظم معها (التقسيم الاقليمي للسلطة، قواعد صناعة القرار، والسياسات العامة المتعلقة بتوزيع الموارد)[1]، ولكن التشابه والتناسخ بين تلك الأشكال من الدولة في المجتمعات المتعددة، يمكننا من اختزالها في نمطين رئيسيين من استراتيجيات تقاسم السلطة وهي :الفيدرالية والديموقراطية التوافقية.

### المطلب الأول: الفيدرالية، إدارة التعددية بالأقاليم

إن البحث في تبلور أشكال الدول المركبة الفيدرالية لا يمكّننا أن نحصر أسباب نشأتها بكونها وسيلة للتعامل مع التعددية الاجتماعية–الثقافية في الدولة الحديثة، رغم أنه سبب جوهري لتبلور النماذج الأولى والمعاصرة. هناك علاقة وثيقة بين الظاهرتين وتدرس الفيدرالية كاستراتيجية لإدارة التعددية خاصة إذا كانت الوحدات الفيدرالية متطابقة مع حدود الجماعات الثقافية أو الإثنية.

لكن في الوقت عينه تتشعب وتتداخل أسباب ودوافع نشوءها في كل زمان ومكان، فنشأة النماذج الأولى في هولندا وسويسرا وبلجيكا تثبت أن بيئة النموذج الأصلية كانت مجتمعات أوروبية متعددة إثنياً وطائفياً، حيث شكّل تقاسم السلطة حلاً لإدارة التعددية الاجتماعية–الثقافية فيها. بالإضافة إلى الطبيعة التعددية لتلك المجتمعات هناك أسباب دفعتها للتكتل والاتحاد تتعلق بمجاورتها لدول قومية مركزية كبرى، ما حتّم على الكانتونات (ولايات صغيرة) في تلك الأقاليم الاتجاه نحو الاتحاد الفيدرالي على سبيل تحسين شروط المنافسة التجارية الماركنتلية مع مراكز القوى الكبرى الأوروبية في السباق الاستعماري والرأسمالي. ثم جاء النموذج الأميريكي مدفوعاً بطبيعة مجتمع المهاجرين الشديد التنوع في العالم الجديد، بالإضافة إلى نشوءه كثمرة تحالف بين دعاته الاتحاديين ورجالات الاقتصاد الذين استشرفوا المكاسب من وراء هذا البنيان الكبير[2]. في مرحلة لاحقة بعد الحرب العالمية الثانية حرصت بريطانيا وفرنسا جعل ألمانيا دولة فيدرالية رغم أن مجتمعها متجانس قومياً وثقافياً، ولكن لاعتقادهم أنها ستكون أضعف في صيغتها اللامركزية وتخوفاً من تكرار تجربة الدولة المركزية التي تغولت أيام النازية.

[1] عاشور مهدي، محمد (2002) التعددية الاثنية– إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ص 132.

[2] تايلور بيتر، وفلنت كولن (2002) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان واسحق عبيد، الكويت، عالم المعرفة، ص 287–288.

تؤكد هذه التجارب تنوع الأسباب التي نشأت على أساسها الفيدراليات الأولى في الغرب، ولكن فيما بعد تطورت النماذج الفيدرالية وانتشرت في العالم أجمع، حيث ارتبطت أحياناً بالدول كبيرة الحجم كوسيلة لتسهيل الحكم، وانتشرت في العالم الثالث بشكل واسع مع عمليات التحديث، خاصة عندما تم التنظير لها كواحدة من أساليب إدارة المجتمعات المتعددة وهذا ما نحن بصدد بحثه هنا.

تم تطبيق النموذج الفيدرالي تاريخياً إما عبر تحويل دولة بسيطة مركزية إلى دولة مركبة أو عبر إتحاد دول مستقلة ذات سيادة تتنازل فيها الدول تلك عن الشخصية القانونية الدولية لصالح الحكومة الفيدرالية. وتنشأ الدول الفيدرالية على أساس دستور فيدرالي يسمو على دساتير الدول الأعضاء وينظم العلاقات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية في الولايات والعلاقات بين الولايات نفسها. ويوزع الدستور الفيدرالي السلطات والصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، وحقوق التشريع بين البرلمان الفيدرالي والبرلمان المحلي، وكذلك القضاء والمحاكم والأمن.

وجد في هذا النموذج وصفة جيدة لتقاسم السلطة بين الجماعات الإثنية في المجتمع المتعدد، حيث تستقل كل جماعة في شؤونها الخاصة وتتمتع بهامش تشريعي يكفل لها التمتع بهويتها الفرعية، في إطار هوية اتحادية مشتركة تعبر عنها الحكومة الفيدرالية. ولكن فعالية هذا النموذج في إدارة التعددية، تحتاج لتوافر شروط تاريخية وموضوعية مساعدة، فعندما تكون الجماعات الاثنية متركزة في وحدات جغرافية مميزة أفضل من وضعية التشتت الجغرافي للجماعات الاثنية، فتطابق حدود الأقاليم مع الحدود التاريخية والديموغرافية للجماعات يجعل من تطبيق النموذج أمراً سلساً. كذلك يساعد التوازن في حجم الأقاليم أكثر من التفاوت بينها، فالتوازن يحد من قدرة أي منها على تهديد وحدة الدولة أما اقترابها من التوازن في السكان والمساحة يشجع على تلاحمها ونجاح التجربة. ويمكن لتكامل الموارد الاقتصادية بين الولايات أن يشكل عامل نجاح، خاصة عندما تنشأ مصلحة مشتركة للجميع في الاتحاد وخلق اقتصاد فيدرالي متكامل، وذلك ما يمنح الأقاليم فرص متساوية في استخراج الثروة لإحداث التنمية ولتغذية الحكومة الفيدرالية بجزء منها لتقوم بواجباتها الدولية. هذا الوضع المثالي الذي يولد قناعة لدى السكان بأهمية البقاء ضمن كيان سياسي واحد وقوي.

بالإضافة إلى ما سبق تحول الفيدرالية التعبئة السياسية بنسبة أكبر تجاه المراكز الفرعية والحكومات الفرعية بدلاً من اتجاهها صوب الحكومة الوطنية الاتحادية التي تنخفض الأعباء الداخلية عن كاهلها[3]، وهذا يعني بشكل أو بآخر نقل الصراع السياسي إلى داخل الإثنيات والجماعات عوضاً عن الصراع بين الجماعات، ما قد يشجع على تبريد التوتر الهوياتي للجماعة بحد ذاتها ولأفرادها. حيث سيدفعهم التجانس الثقافي في الاقليم إلى الاختلاف السياسي والسياساتي والاتجاه أكثر إلى تبني القيم الليبرالية وتوفر بيئة ملائمة لعمل الآليات الديموقراطية، وهذا ما يحصل عكسه تماماً في مجتمع تعددي تصارعي في دولة مركزية بسيطة .

لا شك أن الفيدرالية قد تشكل حلاً لإدارة المجتمعات المتعددة، ووسيلة مثالية لفض النزاع بين السلطة المركزية والجماعات الثقافية كجهاز لضبط الصراع فيما بينها، فالاحتواء الفيدرالي هو نقيض هيمنة المركز على أطراف الدولة ويتولد عنه هوية حوارية بين الوحدة والتنوع، ويقدم مجالاً واسعاً لتقاسم السلطة والثروات والفرص بين الجماعات[4]. ولكن هذا لا يعني أن النموذج قد نجح في كل الدول بالنسبة ذاتها، فهي تتفاوت بين الفيدراليات العريقة والناجحة في سويسرا وهولندا وألمانيا والولايات المتحدة وكندا وماليزيا وغيرها، وبين دول في أميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا طبقت النموذج وأوصلها إلى تجدد الصراعات والانقسام لأسباب كثيرة ومختلفة نعجز عن تفصيلها هنا. لكن بشكل

[3] عاشور مهدي، محمد ، مرجع سابق، ص 134.

[4] عياش،اسحق (2018)، التعددية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، دراسات اجتماعية، القاهرة ، المعهد المصري للدراسات، ص 15.

عام يعود ذلك لمدى توفر الظروف التاريخية والجغرافية الملائمة، وإلى نمط التعددية الموجود، وإلى أي مدى نجحت النخبة السياسية والاجتماعية في صناعة تسوية تاريخية ناجحة ومستدامة. فبعض التجارب كانت تمهيد للتقسيم والانفصال، خاصة إذا تم اعتماد الفيدرالية في أجواء صراعية ودون أن يكون هناك جماعة قوية ومؤثرة تتمكن من إقناع المسؤولين المحليين والسكان بجدوى الاتحاد واستمراره.

**المطلب الثاني: الديموقراطية التوافقية، فيدرالية الجماعات**

ولد هذا النموذج الديموقراطي المتحور عند تطبيق الديموقراطية الليبرالية على مجتمعات يستقطبها التنوع الإثني أو الطائفي ويتعذر تطبيق مبدأ حكم الأغلبية فيها لتجنب تحولها إلى استبداد الأغلبية الإثنية. إن صعوبة تحقيق الحكم الديموقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي قضية ثابتة في علم السياسة، ويرقى تاريخها إلى قول أرسطو المأثور"إن الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعاً مكوناً من أنداد وأتراب". فالتجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديموقراطية المستقرة، وبالعكس إن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية بين الجماعات تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديموقراطيات[5]

إن دراسة الديموقراطية التوافقية في كل تجاربها الزمكانية ومحاولة استخلاص قواعد عامة تحكمها ليس أمراً ميسراً، نظراً لاختلاف النمط التعددي بين بيئة وأخرى وخصوصية تطبيقها بين المجتمعات التعددية الأوروبية ونظائرها في أميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا. حتى في التجارب الأصلية الأوروبية هناك اختلافات في التقاليد والأعراف المتبعة والتي ترجع إلى اختلاف نمط التعددية ودرجتها وطبيعة الجماعات بين مجتمع وآخر. بالإضافة إلى الظروف التاريخية التي دفعت لاعتماد آليات توافقية في مراحل معينة لتجنب حكم الأغلبية. صنف لوروين المجتمعات الديموقراطية الأوروبية وفقاً لدرجة التعددية المقطعة، فاعتبر الديموقراطيات الانكلو–ساكسونية والاسكندينافية أنها الأكثر تجانساً وعلى درجة منخفضة من التعددية ما وفر فيها بيئة مناسبة لحكم الأغلبية ونجاح النموذج التنافسي، بينما تنتمي الديموقراطيات الأوروبية القارية إلى فئتين، فئة معتدلة التعددية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا، وفئة الديموقراطيات شديدة التعددية مع أعلى درجة من التقطيع وهي بلجيكا والنمسا وهولندا وسويسرا ولوكسمبورغ [6]، وهذه المجموعة الأخيرة تمثل البلدان التي اعتمدت الديموقراطية التوافقية في مرحلة من مراحل التطور الديموقراطي فيها، ومنها ما زالت تحتفظ بتقاليد توافقية حتى اليوم. بالمقابل تم تسجيل حالات متفرقة اعتمدت التوافقية في عوالم الجنوب، ويمكن قراءة تلك التجارب في سياقات تعددية مختلفة عن تطورها في البلدان التعددية الأوروبية، نظراً لاختلاف طبيعة التعددية والثقافات الفرعية بداخلها. فنجد تقاليد توافقية كميراث استعماري في مستعمرات بلجيكية سابقة في أفريقيا(الكونغو، بوروندي، راوندا) ومستعمرات هولندية سابقة في أميركا الجنوبية (سورينام وجزر الأنتيل وكوراساو) وفي آسيا (أندونيسيا)، بالإضافة إلى تجربة ناجحة إلى حد كبير في ماليزيا وتجارب متذبذبة في قبرص ولبنان وغيرهم.

قد تعتمد التوافقية في دولة فيدرالية أو في دولة بسيطة، أحياناً قد لا يوفر التقسيم الفيدرالي حلاً لإدارة التعددية، ولم يكن كافياً في بعض الحالات أن تتوزع السلطات جغرافياً بين المركز والأطراف خاصة إذا استمر وجود جيوب إثنية داخل الأقاليم الفيدرالية. وفي حالات أخرى يتعذر التقسيم الفيدرالي نظراً للتداخل الديموغرافي الشديد بين الجماعات، فجاءت التوافقية كمتحور إضافي في النموذج الحداثوي أصاب الآلية الديموقراطية على سبيل التلاؤم مع أنماط معقدة من المجتمعات المتعددة. تقوم التوافقية بالأساس على عقد تسويات وإقرار تشريعات اتخاذ إجراءات وتطبيق أعراف من جانب النخبة السياسية لتأمين تمثيل كافة الجماعات برلمانياً بصورة عادلة، ومشاركتها في

[5] ليبهارت،آرنت (2006)، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، ص 11.

[6] Val R. Lorwin, January (1971) Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies, Vol. 3, No. 2, p. 148.

الإئتلاف الحاكم على نحو مستمر. وأدى تراكم هذه التسويات إلى خلق هذا النموذج التوافقي من الديموقراطية وتحوله إلى استراتيجية لإدارة التعددية غير السياسية. بالتالي نشأت النظرية التوافقية كنموذج تجريبي بعد تبلور التجارب في دول عديدة وليس قبلها (سويسرا، هولندا، بلجيكا، النمسا، لبنان، ماليزيا وغيرهم)، ثم اكتسبت هذه التجربة الجانب النظري والمعياري مع دارسين أمثال: أرنت ليبهارت وغيرهارد لمبروخ وغيرهم.

يحدد أرنت ليبهارت الديموقراطية التوافقية وفقاً لأربع سمات أساسية:

1- الإئتلاف الواسع: تتصف الحكومة في الديموقراطية التوافقية أنها تتألف من إئتلاف واسع لحكم البلاد بموجب تفاهمات تعاونية بين الزعماء السياسيين المنتخبين الذين يمثلون كافة جماعات المجتمع التعددي (يسميها ليبهارت الانقسامات القطاعية في المجتمع التعددي)، فيتشكل بذلك أكثرية ساحقة ومعارضة هزيلة. يعبر هذا النمط عن نقيض كامل المواصفات للإئتلافات التي تتشكل في الديموقراطية البريطانية المعيارية، والتي يتشكل فيها أسلوب الزعامة وفقاً لنمط تنافسي أو خصومي، يميل إلى تشكيل إئتلاف الحد الأدنى من أكثرية بسيطة مقابل معارضة قوية، بينما يكون أسلوب الزعامة في الديموقراطية التوافقية إئتلافي. يشبه غابرييل ألموند الديموقراطية في النظام الانكلو–ساكسوني باللعبة، يقول "نظراً لأن الثقافة السياسية تميل إلى أن تكون متجانسة وبراغماتية، فإن العملية السياسية تتصف بشيء من أجواء اللعبة، وتوصف اللعبة بالجيدة عندما تكون نتيجتها تحتمل الشك ولا يكون محط الرهان عالياً جداً"، ومعنى ذلك أن الأسلوب الخصومي أي الديموقراطية التنافسية تناسب المجتمع المتجانس، ويتابع ألموند "أما عندما يكون محط الرهان عالياً جداً، تنقلب اللهجة من الحماس إلى القلق"[7] ، وبما أن الرهانات السياسية غالباً ما تكون عالية جداً في المجتمع التعددي، والثقافة السياسية غير موحدة، يصبح اعتماد التنافسية أمراً خطيراً ويهدد وحدة النظام ويعرضه للضغط. في الديموقراطية المعيارية قد يتم اللجوء إلى الإئتلاف الواسع على سبيل الاستثناء، بينما يكون هذا الاستثناء قاعدة في الديموقراطية التوافقية.

2- حق النقض المتبادل :(veto) يشكل حق النقض ضمانة لأي طرف ممثل لجماعة ما في الإئتلاف الحاكم، يعطل من خلاله صدور أي قرار اتخذ بالأغلبية داخل الإئتلاف قد ترى الجماعة فيه ضرراً على مصالحها الحيوية في التركيبة السياسية والاقتصادية للبلاد. ويمكن لهذا الحق أن يكون مستنداً على نص مكتوب أو حق عرفي يكون جزء من التقاليد التوافقية للبلد. لكن التعسف في استعمال هذا الحق قد يعرض الأطر التعاونية بين النخب القطاعية للخطر، وقد يتحول الأمر إلى استبداد الأقلية وإلى عامل توتير، ما يدفع النخب القطاعية إلى تجنب الإفراط في استعماله خاصة تجاه قرارات تحفظ المصلحة العامة للبلاد، لعدم تعرضها للعزل أو الإضرار بمصالحها القطاعية على المدى البعيد. فتحتفظ النخب بهذا الحق، فيما يشبه "السلبية المتبادلة" واستعماله في المواقف الأكثر حيوية أو التهديد به لعقد تسويات وتبادل مصالح مع الشركاء في الإئتلاف.

3- التمثيل النسبي: ضمن السياق نفسه لحكم الإئتلافات الواسعة وتبادل حق النقض بين الجماعات، تشكل هذه السمة انحرافاً إضافياً عن حكم الأغلبية. فقاعدة التمثيل النسبي تشمل المناصب الدستورية والسياسية العليا، قد تبدأ برؤوس السلطات من رؤساء ومواقع قيادية في الحكومة، إلى التمثيل النيابي المبالغ فيه للأقليات(قد تتوزع غالباً وفق مبدأ الكوتا) بحيث تضمن قوانين الانتخاب تأكيد وتأمين وصول ممثلين عن كافة الجماعات مهما كان حجمها الديموغرافي، وهذا نوع من التحكم المسبق بنتائج الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك تمتد قاعدة التمثيل النسبي إلى التعيينات الإدارية في الدولة حيث يتم إقرارها من قبل

[7] . Gabriel A. Almond, (Aug 1956), Comparative political systems, journal of politics vol 18,no 3, p. 398-399

حكومة الإئتلاف بالتوافق وعقد التسويات المناسبة لضمان مشاركة أبناء كل الجماعات وولوجهم إلى مناصب عليا وما دون أحياناً. تراعي كذلك قاعدة التمثيل النسبي توزيع المنافع والموارد على المواطنين والمناطق، حيث تخضع المشاريع الاستثمارية للدولة ومشاريع التنمية المحلية لتوازنات تضمن توزيع يوازي التوزيع النسبي للجماعات في الحكم.

4- الاستقلال القطاعي (الادارة الذاتية لشؤون الجماعة) : تعبر هذه السمة ببساطة عن إدارة كل جماعة لشؤونها الخاصة، وقد يترادف الاستقلال القطاعي مع الفيدرالية في حال كانت الجماعات تتركز في أقاليم تاريخية، ما يجعل من مطابقة حدود الجماعات مع الحدود الإدارية أو الفيدرالية أمراً ممكناً. ولكن تلك الحالة المثالية قد لا تتوفر في حالة الأقاليم المختلطة أو التداخل الديموغرافي بين أبناء الجماعات، فيصبح الاستقلال القطاعي مستنداً إلى انتماء الأفراد لجماعاتهم، وهذا ما يمكن وصفه بـ "فيدرالية الجماعات" أو "الفيدرالية غير الاقليمية". بمعنى أن تصبح الجماعة ومؤسساتها ومنظماتها التمثيلية والاجتماعية كمؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة خاصة في الشؤون الثقافية والدينية والأحوال الشخصية والتربية، وقد يتوسع النطاق أكثر كل ما ترسخت تلك الانقسامات القطاعية وأصبحت جزءاً من تقاليد الدولة والأعراف والثقافة السياسية. بحسب آرنت ليبهارت، لا تسعى التوافقية إلى إلغاء الانقسامات القطاعية أو إضعافها في المجتمع بل إلى ترسيخها وجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية، فهي تعترف بالخصوصيات القطاعية وأحقيتها بالاحتفاظ بهويتها وتحويلها إلى عناصر بناءة للديموقراطية المستقرة.

## المبحث الثاني: إدارة التعددية في المجتمعات المشرقية، واقع وأفق

### المطلب الأول: أصل التعددية الاجتماعية–الثقافية

لم يعرف هذا الإقليم الدول المركزية إلا نادراً، ولعل وقوعه بين الهضبة الفارسية وهضبة الأناضول ووادي النيل، وسط ثلاث دول مركزية جعله في بعض المراحل جزءاً من امبراطورية قوية مجاورة أو ساحة لصراع الامبراطوريات وعبورها[8]. حيث يظهر لنا تاريخ هذا الإقليم أنه كان مرتبطاً بشكل مستمر بإحدى الامبراطوريات المحيطة في الهضاب القارية الثلاثة. أسّس هذا الواقع الجغرافي لعدم تشكل مركزيات في الدين والسياسة والثقافة والاجتماع، تبعاً لعدم الاستقرار الطويل والتقلب التاريخي في الإقليم وتشظي سلطة المركز الذي ينشأ فيه خلال زمن سريع نسبياً، بفعل التوسع والعبور لامبراطوريات قادمة من البر القاري المحيط من ثلاثة جهات. والجدير بالذكر أنه عندما كانت دمشق وبغداد عواصم امبراطوريات عربية– اسلامية في التاريخ الوسيط لم تستطع الصمود طويلاً حتى عادت الهضاب الثلاثة (فارس ومصر والأناضول) إلى إنشاء دول مركزية قوية تتمدد إلى المنطقة لتحكمها وتجعلها مجالاً حيوياً لها.

لذلك يمكن أن نقرّ أن منطقة الهلال الخصيب كانت بحكم موقعها لا تتلائم مع نمو وازدهار الدولة المركزية، بل تحمل إرثاً قديماً من اللامركزية آتياً من نموذج الدولة–المدينة City State التي نشأت في حضاراته الأولى. حيث يعتبر نظام الدولة–المدينة أقدم أشكال الدولة التي نشأت في حضارات ما بين النهرين مع السومريين[9]، ثم كانت الإمبراطوريّة الأكاديّة أول إمبراطوريّة ذات ثقافات متعددة حيث

[8] الدرزي أحمد (2023)، سوريا والمشرق– لعنة الجغرافيا أم درتها ؟، موقع 180 بوست.

[9] راشي، نجوى (2014)، نظام الدولة المدينة في العراق القديم، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م2، ع 4.

صنعت تعايشاً ثقافيّاً جيداً جداً بين السومريين والأكاديين[10]، وحّدت الإمبراطورية المتحدثين بالأكادية والسومرية في دولة واحدة فكانت إمبراطورية متعدّدة الأعراق والثقافات[11]. كذلك بعد توحيد المدن في الإمبراطورية الأكادية، ظلّت المعتقدات المحلية قائمة، لكن أحيانًا تم دمج الآلهة أو ربطهم بالآلهة الكبرى ضمن البانثيون العام لبلاد ما بين النهرين ضمن فهم ديني أوسع يشمل كل الإمبراطورية، وهذا يعبر عن انفتاح على التعدد الديني[12]. حتى مع الامبراطورية البابلية تم الحفاظ عل مفهوم الدولة–المدينة، وسوف يستغرق الأمر قرونًا من النزاعات والمناوشات ومحاولات بعض المدن أو الجماعات العرقية للانتصار في المنطقة، حتى وصول حمورابي إلى عرش بابل الصغيرة آنذاك[13]. كذلك تميزت سواحل بلاد الشام شرقي المتوسط أيام الفينيقيين بنموذج الدولة–المدينة، بحدود معترف بها وقوانين ومعاهدات فيما بينها، وبحكم اهتمامها بالاقتصاد التجاري في كامل حوض البحر الأبيض المتوسط، واعتمدت هذه الدول "المدينية" على توسع نفوذها باستخدام القدرة الاقتصادية لترويج البضائع ونقلها فيما بينها وبين العالم المتوسطي بقصد التجارة وليس السيطرة والتوسع الامبراطوري أو الإمساك بالداخل.

في العصر الحديث تم التنظير لوحدة "الهلال الخصيب" على أساس قومي في أدبيات مؤسس الفكر "القومي السوري" أنطون سعادة وأشار إليه كذلك بـ"سوريا الطبيعية"، حيث كانت تلك النظرية متأثرة بالفكرة القومية الأوروبية أكثر ما كانت تعبّر عن نمو الفكرة القومية المركزية في هذه البيئة. بالعودة إلى نظرية سعادة في كتابه "نشوء الأمم" يقول في معرض تنظيره لفكرة الأمة السورية، " لعلّ سوريا أفضل مثال للبيئة التي تصهر الجماعات المختلفة النازلة بها وتحولها إلى مزاج واحد وشخصية واحدة" [14]. ونحن في هذه المقالة لا ننفي أن شعوب هذا الإقليم على درجة عالية من التشابه في المعايش والعادات والتقاليد والقيم العمرانية المتراكمة في الوعي الجمعي تحت تأثير البيئة والتاريخ المشترك، لكن ذلك التشابه النسبي لا ينفي الدرجة العالية من التعددية الدينية والمذهبية والطائفية والإثنية في البلدان التي قامت على هذا الإقليم في القرن الماضي (سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، الأردن)، ولا ينفي النزعة الاستقلالية المتجذرة في جماعات هذا الإقليم ومدنه ومناطقه.

يبدو للوهلة الأولى أن هناك تعارض بين تصور سعادة عن التجانس الثقافي للمجتمع السوري الكلي، وقدرة إقليم الهلال الخصيب على صهر الجماعات النازلة فيه، وبين الواقع التعددي واستفاقة الهويات الفرعية الذي نلحظه في مجتمعاته اليوم. الجواب هو أن المعطى الأول عن التجانس لا يتعارض مع المعطى الثاني التعددي. ولعلّ فكرة سعادة تشير إلى حقيقتين يتميز بهما الإقليم، الأولى أنه وجهة للجماعات القادمة من كل الجهات، والثانية أنها مستقر لها ووعاءاً للصهر والمجانسة. أما التجانس الذي يتحدث عنه غير مرتبط بالسلالة أو العرق، وغير مرتبط بالدين والطائفة والإثنيات، بل هو يقر في كتاباته أن الهلال الخصيب شكل عبر الزمن مصباً للجماعات القادمة من مختلف الجهات الجغرافية المحيطة به ومستقراً لأقليات لجأت إليه، ولكنه يركز على التجانس الثقافي الذي تصنعه البيئة الطبيعية والعمرانية في الإقليم. واعتمد سعادة في مشروعه بشكل حاسم على آمال بنشوء دولة علمانية تجري تحولات وتحديثات اجتماعية وثقافية

[10] كريم، محمد (2017)، الامبراطورية الآكادية، صحيفة العربي الجديد.

[11] World History Edu (2024), What major accomplishments did the Akkadian Empire chalk?.

[12] Thorkild Jacobsen (2025), The gods and demons in Mesopotamian religion in The Mesopotamian worldview as expressed in myth, Encyclopædia Britannica.

[13] أنظر في صراعات المدن: أبوسلة، عبد الحميد. والزريدي، نعمة. (2024)، حمورابي والتنظيم السياسي للدولة البابلية الأولى (1792– 1750 ق.م)، ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الانسانية)، ع 28، م 2، ص 126.

[14] سعادة، أنطون (1951)، نشوء الأمم (الكتاب الأول)، ط2، دمشق، ص 164.

لشعوب هذه المنطقة في أوائل القرن العشرين وهذا ما لم يحصل. فالإقليم تسكنه بوتقة عرقية وإثنية من سكانها السريان–الآراميين القدماء ومن العرب القادمين من الصحراء ومن الشعوب القادمة من خلف جبال طوروس من الكرد والفرس والترك والأرمن والشركس وكذلك من اليونان وأوروبا ومصر. وكونها مساحة انتشرت فيها الأديان السماوية الثلاثة منذ نشأتها، تواجدت فيها على الدوام كل الجماعات الدينية بطوائفها ومذاهبها، وهي استمرت إلى اليوم رغم كل الغزو والحروب وتبدل الدول التي حكمت الإقليم وعبرت منه. وكانت ولا زالت موطناً لأقليات اضطهدت في مراحل مختلفة، فلجأت إلى جبالها واتخذتها مكاناً آمناً.

نجد في بلدان الهلال الخصيب اليوم الطوائف الإسلامية كافة، السنية والشيعية والعلوية والدروز والإسماعيلية، والطوائف المسيحية، الروم الأرثوذوكس، الروم الكاثوليك، الموارنة، الكلدان، السريان الكاثوليك، السريان الأرثوذوكس، الآشوريين، الإنجيليين البروتستانت، اللاتين، الأرمن الأرثوذوكس، الأرمن الكاثوليك، الأقباط، بالإضافة إلى أعداد من اليهود الشرقيين، وفرق دينية أخرى كالآزيدية والصابئة المندائية والكاكائية والشبك والمرشدية. أما على الصعيد الإثني نجد أن بعض الجماعات ما زالت تعبر عن نزعتها وانتماءها الإثني، وتتمسك بهويتها الأصلية كالأكراد والسريان والأرمن والتركمان والشركس.

في مطلع القرن الماضي تقاسمت بريطانيا وفرنسا الهلال الخصيب فور انكفاء الجيش العثماني ودخول جيوش الحلفاء إليه. وبعد تحديد الخطوط العامة للنفوذ بين القوتين الاستعماريتين، بدأت أكبر عملية عبث بالسوسيولوجيا التعددية المعقدة للهلال الخصيب، حيث سلك الفرنسيون سلوكاً تفكيكياً ممنهجاً للمجتمع السوري والجغرافيا السورية بناءاً على معرفة دقيقة بأحوال الجماعات الدينية المختلفة والطوائف والملل، في وقت كان الانكليز يحضرون لتسليم أرض فلسطين إلى الحركة الصهيونية لتؤسس فيها كيان يجمعون إليه كل يهود العالم . سقط مشروع تقسيم سوريا الطبيعية لدويلات طائفية واستقرت الخارطة النهائية لإقليم الهلال الخصيب على خمس دول هي (العراق، سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين). لكن المساعي الاستعمارية التفكيكية استمرت مع زرع كيان استيطاني يهودي في فلسطين، ما شكّل عبئاً دولياً وجريمة خطيرة في قلب إقليم ذو تركيبة اجتماعية معقدة، أدى إلى تحفيز الهويات الفرعية المستندة إلى الدين، وفرض فكرة متفجرة وغريبة عن تاريخ المنطقة، وهي الفكرة التي تربط بين جماعة دينية وبين مساحة جغرافية مقدسة [15].

هنا نعود إلى ما أردنا قوله في اول هذه الفقرة عن الازدواجية المتناقضة بين الوجه المتجانس ثقافياً لسكان الهلال الخصيب والمتأثرة بجغرافيا الإقليم وبيئته وإرثه الحضري والمديني القديم، وبين تعدديته الدينية والطائفية التي تتراءى كالفسيفساء MOSAÏC، لوحة جميلة وغنية تبدو كمتحف شرقي قديم للثقافات الدينية والمعتقدات، لكنها لوحة لمجتمع معرض للتفجير إذا ما تم العبث به وتقسيمه على أسس دينية جغرافية وتحفيز السلفيات الدينية في طوائفه. وهنا مكمن الفرق بين الطائفة كتكوين اجتماعي ثقافي انثروبولوجي وبين الطائفية بوصفها نوعاً من سياسات الهوية تنتج طوائف مسيسة لغايات سياسية واقتصادية وسلطوية. فالمراجعة السريعة للتاريخ السياسي القريب يؤكد لنا التأثير الانفجاري لوجود "اسرائيل" في توتير الجغرافيا التعددية في الإقليم[16].

[15] مسرة، أنطوان (2013) إدارة التعددية الدينية والثقافية في اجتهادات محاكم ومجالس دستورية عربية، مجلة تبين، ع4.
[16] شحادة، محمد (2024)، إدارة التعددية في المجتمع العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة سوسة، تونس، ص 272.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

**المطلب الثاني: فرص تقاسم السلطة في البيئة المشرقية**

تعيش هذه البيئة ذات الجيولوجيا الثقافية العميقة أزمة في إدارة التعددية وبناء الدولة. حيث يصعب التكهن بمصير هذه الدائرة الإقليمية الحساسة، أولاً لناحية طبيعتها الاجتماعية المعقدة، وتالياً نظراً لحجم التدخلات الدولية والإقليمية فيها، ووجودها اليوم أكثر من أي وقت مضى على تقاطع طرق ومشاريع دولية يستعر الصراع فيما بينها على أرض الهلال الخصيب وداخل تركيبته.

أدى سقوط نظامي البعث في العراق وسوريا في الـ 20 عاماً الماضية إلى تحلل الدولة المركزية وانفجار الهويات الطائفية والإثنية التي كانت مكبوتة أو مُدارة قسريًا. هنا يمكننا القول أن تم تجربة الدولة القومية البعثية وبناء الأمة في سوريا والعراق لم تكن تستند إلى هوية حقيقية تعبر عن نضوج هوية قومية حقيقية لتلك المجتمعات. إذ تتبنى كل جماعة الجزء الذي يفيد سرديتها من تاريخ المنطقة الكثيف والمتشعب. فتم اختزال كل تلك الكثافة التاريخية وإسقاط هوية عربية فضفاضة وشمولية واتخاذها هوية مركزية دون مراعاة التعدد الثقافي والسرديات الوجودية للجماعات في الإقليم. إضافة إلى أن الحل القومي لم يجري أي تحولات عميقة في البنية الاجتماعية تلك، ولم يدفعها إلى التجانس والاندماج، بقدر ما مارس إدارة لتلك البنيات الاجنماعية الثقافية تارةً من خلال توزيع العنف وتارة من خلال توزيع منافع الحكم. إن تقييم الفشل في الاندماج الاجتماعي بناءاً على تحليل للبنيات السياسية الداخلية حصراً قد لا يكون عادلاً في ظل حجم التدخلات الدولية وصعوبات بناء دولة قوية في جوار المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي يستهدف منذ نشأته تدمير محيطه بدعم أميركي لا نظير له.

على هامش التجربة القومية في سوريا والعراق سلك لبنان منذ استقلاله إلى اليوم طريق إدارة التعددية من خلال الديموقراطية التوافقية، التي تحدثنا عنها في الفصل الأول. وهي تجربة تحولت بالممارسة إلى ما يشبه "فيدرالية الجماعات الطائفية". حيث تحولت الحكومات إلى مجلس نيابي مصغر بغية تمثيل كل الأطراف الطائفية في السلطة التنفيذية ما عطّل كل آليات الديموقراطية، في ظل استعمال ممثلي الطوائف لحق الفيتو في القضايا الكبرى. أجج هذا الواقع سيطرة النخب السياسية على الدولة والمجتمع، ما أدى إلى تحول النموذج التوافقي إلى نوع من الإقطاع السياسي–الطائفي الذي يتغذى على ضعف الدولة وغيابها.

في العراق تم اعتماد الفيدرالية في دستور جمهورية العراق لعام 2005، لكنها لم تكن تعبيراً عن الرغبة والإرادة الصريحة لمعظم مكونات الشعب العراقي، إذ لم نجد في ديباجة دستور جمهورية العراق ولا في نصوصه إقراراً دستورياً برغبة الأقاليم أو المكونات المتنوعة للشعب العراقي في بناء الاتحاد الفيدرالي[17]. إذ إن بناء الفيدرالية بشكل طوعي بين المكونات والأقاليم يعد ضمانة أساسية لنجاحها، وهذا الشرط لم يكن متوفراً لحظة إقرار الدستور العراقي لعام 2005، بل كانت مجرد وسيلة يومها لاستيعاب إقليم الإدارة الذاتية للأكراد في شمال العراق، والذي كان قائماً منذ العام 1991. وما زال الواقع حتى اليوم فيدرالية بإقليم واحد، وهو إقليم لم تحسم حدوده لا على الأرض الواقع ولا في الدستور، والنزاع مستمر مع حكومة بغداد على حدود الإدارة الذاتية وتقاسم الصلاحيات والموارد. من ناحية أخرى لم تبصر مشاريع إنشاء أقاليم أخرى النور حتى اليوم، رغم صدور القانون رقم 13 المتعلق بالإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم عام 2008[18].

[17] مولود، محمد و عمرن شورش (2022)، مظاهر فشل التجربة الفيدرالية في العراق – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية الحقوق– جامعة النهرين، م 24 ع1، ص 75.

[18] المرجع نفسه، ص 65.

بالعموم عجزت النخب السياسية في دول الإقليم عن إيجاد صيغة دولة تقوم بإدارة التعددية وفق نموذج يحفظ التنوع الديني والطائفي. إذ إن أزمة هوية الدولة هي أزمة اجتماعية عميقة بالأصل، نتيجة عملها فوق رمال اجتماعية متحركة، ولم تكن الدولة بالنسبة للايديولوجيات القابضة على السلطة إلا مجرد وسيلة لفرض تلك القراءة الآحادية لتاريخ الوطن والمجتمع، ما جعلها دائماً دولة ذات هوية إقصائية وشمولية. هكذا أصبحنا أمام دولة لا تتخذ هوية تعددية تشبه مجتمعها ولا يمكن أن تكون موجهاً ثقافياً للمجتمع لقبول بعضه بعضاً، بل أمام دولة الهوية فيها مركزية والسلطة فيها آحادية تعبر عن أهواء الحاكم وعن غلبة جماعته ذات الرؤية المتجانسة والمغلقة.

تقول حنة أرندت في هذا الصدد "إن السلطة تعتمد في وجودها على المجموعة، التي إذا ما حافظت على تجمعها ستحافظ بالتالي على السلطة، من خلال إبداء الرأي والأفعال المشتركة، وتأكيد الحرية باعتبارها تمثّل مجد الكشف عن الذات بحضور التعددية، وهذا ما يعطيها الطابع التوسعي النزعة، فللسلطة طبيعة داخلية للنمو، وهي خلاقة. فإذا ما قارنا السلطة بأي عنصر من الحياة العضوية سنجدها أمام خيارين، إما أن تنمو وإما أن تموت. ما جعل إحدى اهم وسائلها أو أدواتها هي في التعددية كمرتكز يدعم السلطة في وجودها ونموها" [19] .

يفترض إنتاج هوية تعددية حوارية تفضي إلى النموذج المناسب لشكل الدولة وفقاً للنمط التعددي والتركيبة الخاصة بكل مجتمع واحتياجاتها، ونحن في هذا الموضوع نصطدم بوجهتي نظر متناقضتين. الأولى حذرة ترى أن تقاسم السلطة بين الجهات والأقاليم المحلية لعباً بالنار في مجتمعات عربية مفككة تعاني التشظي الاجتماعي بعد عشرية الانتفاضات والحروب الأهلية. إذ ستؤول الأمور إلى التشرذم والاقتتال بين دويلات ضعيفة يسهل التدخل الخارجي فيها ويسهل توظيفها كساحة فوضى دولية. وبين وجهة نظر أخرى ترى أن المركزية السياسية الحادة في الدول العربية هي أحد أسباب فشل الدولة ويجب تفكيكها، لأنها أخفقت في التخطيط القومي المركزي وانهارت فيها برامج الاندماج الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة. خاصة عندما نرصد الأصوات الاتهامية التي تصاعدت بين الجهات والاقاليم داخل الدول التي شهدت ما شهدته من حروب بعد 2010، وهي أصوات عبرت عن استبداد المركز بالثروة والحكم.

في النهاية لا يمكننا الحسم بنجاعة المركزية أو اللامركزية على حد سواء في أي بلد إلا وفقاً لنمطه التعددي وحوارية الهويات فيه أو تصارعها، وكذلك وفقاً لعوامل أخرى كحجم البلد وثرواته ووعي النخب السياسية فيه واحتوائه على مراكز حضرية تاريخية تكتسب شكل الإقليم. وكذلك لا يمكن الانتقال إلى اللامركزية في أي بلد إلا بعد أن يتجدد فيه العقد الاجتماعي وفق إطار حواري حقيقي يؤمن العبور الآمن نحو اللامركزية وتوزيع السلطة بين المراكز، مع الحفاظ على وجود الدولة المركزية في وظائفها السيادية العسكرية والخارجية. فأحياناً تكون اللامركزية معبر للتقسيم في ظروف تصارعية وأحياناً أخرى قد يكون ارتقاءاً للدولة في هويتها وحرية جماعاتها وأفرادها وتعدد تشريعاتها، وهذا يحصل عندما يكون الحل اللامركزي ناتج عن حوار وطني هادئ وهادف. وهذا ما حال الاستعمار دون حصوله عندما أسقط الخرائط إسقاطاً وقسم البلدان وفق مصالحه حارماً المجتمعات العربية من تلمس مصالحها واختيارها للوحدة أو التقسيم أو الفدرلة أو المركزة.

بالعموم يجب أن تكون اللامركزية حلاً لإدارة التعددية في المجتمعات المشرقية ولا يدخلها في نفق التفتت التناحري أو إنشاء كيانات فئوية أو عنصرية. نحن في هذه الدراسة نتطلع إلى نموذج ثقافي–اجتماعي يؤسس لمجتمعات تكون التعددية فيها قيمة طبيعية داخل ثقافتها ومنظوماتها القيمية، بين الأديان والطوائف والجهات والقبائل والإثنيات وكذلك بين أنماط التدين الإسلامي الناتجة عن الأشكال

[19] أرندت، حنة (1999)، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقي، ص 38–67.

الثقافية للإسلام. وإذا كان لا بد من تقاسم للسلطة بين أقاليم في أي بلد مشرقي، أن يكون وفقاً لمعايير اقتصادية مصلحية وتنموية أولاً، بشكل يعزز من التكامل الاقتصادي بين المراكز الفرعية داخل الدولة ويرفع من منسوب العدالة في توزيع التنمية والثروة القومية.

فليكن إتحاد فيدرالي منطقي وتعاوني، أقاليم تملك موارد، تراعي التنوع الثقافي بين الطوائف وداخلها بما يحفظ لها شخصيتها ووجودها الطبيعي في مناطقها، ولا تكون مرادفة للطوائف بقدر ما تكون حامية للثقافات الدينية. إذ ليست بالفكرة الجيدة أن يتم إنشاء كانتونات طائفية صغيرة الحجم لمجتمعات طائفية لتنطوي على نفسها، بل نرى أن حقوقها الثقافية والاجتماعية والسياسية ستحصل عليها أولاً من خلال تشريعات فيدرالية ذات هوية تعددية أو هوية محايدة ثقافياً، دون الحاجة أن تتخذ أي جماعة إقليماً تاريخياً خاصاً وحصرياً بها، كي لا يكون ترادفاً انفجارياً بين جماعة دينية وإقليم جغرافي يستنسخ الفكرة الصهيونية، وهي فكرة غريبة عن تاريخنا الحضاري.

لذلك نفضل أن يكون معيار اعتماد الأقاليم هو المدن المراكز، والمدن بالمعنى "التعددي" للكلمة. على أن تكون مراكز الأقاليم مساحةً تنمو فيها أطر للصهر الثقافي تلتقي فيها الثقافات الفرعية الطرفية في الإقليم، بوصفها مساحات مشتركة للمصالح المشتركة وللثقافة المشتركة. ولتكن أقاليم تختلف فيما بينها بتشريعات جزئية تلائم المعتقدات والثقافات السائدة، وتتلائم مع طبيعة اقتصادها ومصالح جماعاتها، ضمن الفلسفة العامة لمصالح الدولة الفيدرالية. حيث أن بقاء هذه المنطقة ذات حضور دولي فاعل يحتم على جماعاتها أن تؤمن بأهمية الاتحاد الفيدرالي وبالبقاء ضمن البنية القومية المركزية وبمؤسسات الدولة الفيدرالية، ولا تتخذ الأقاليم طريقاً نحو التقسيم والبلقنة.

**نتائج الدراسة**

– تبين أن إدارة التعددية في الهلال الخصيب تواجه تحديات كبيرة بسبب التنوع العرقي والديني والسياسي في المنطقة.
– أظهرت النتائج أن وجود سياسات واضحة وشاملة للتعددية يساهم في الحد من النزاعات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
– لاحظت الدراسة أن التفاهم والحوار بين المجموعات المختلفة يعدان عنصرين أساسيين في نجاح إدارة التعددية.
– تبين أن العوامل الاقتصادية والتعليمية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المتنوعة.
– أكدت الدراسة أن ضعف المؤسسات الحكومية وعدم وجود إطار قانوني فعال يزيد من صعوبة إدارة التعددية في الهلال الخصيب.

**خاتمة**

توصلت الدراسة إلى أن إدارة التعددية في منطقة المشرق العربي تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المتنوعة، نظراً لتداخل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المنطقة. وأظهرت النتائج أن اعتماد سياسات شاملة تقوم على الحوار والتفاهم بين المجموعات المختلفة يسهم بشكل كبير في تعزيز التعايش السلمي وتقليل احتمالات النزاعات والصراعات. كما أبرزت الدراسة الدور الحيوي للعوامل الاقتصادية والتعليمية في دعم الاستقرار، إضافة إلى أهمية المؤسسات القانونية والحوكمة الرشيدة في تفعيل سياسات التعددية وضمان احترام الحقوق الأساسية لكل الفئات. وبناءً على ذلك، فإن نجاح إدارة التعددية يعتمد على تكامل جهود الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين، من أجل بناء مجتمع متماسك ومتوازن قادر على مواجهة تحديات التنوع والتغيير، وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل.

## لائحة المراجع


- عاشور مهدي، محمد (2002) التعددية الاثنية– إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- تايلور بيتر، وفلنت كولن (2002) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان واسحق عبيد، الكويت، عالم المعرفة.
- عياش،اسحق (2018) التعددية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، دراسات اجتماعية، القاهرة ، المعهد المصري للدراسات.
- ليبهارت، آرنت (2006)، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1.
- الدرزي أحمد (2023)، سوريا والمشرق– لعنة الجغرافيا أم درتها ؟، موقع 180 بوست.
- راشي، نجوى (2014)، نظام الدولة المدينة في العراق القديم، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م2، ع 4.
- أبوسلة، عبد الحميد. والزريدي، نعمة. (2024)، حمورابي والتنظيم السياسي للدولة البابلية الأولى (1792– 1750 ق.م)، ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الانسانية)، ع 28، م 2.
- سعادة، أنطون (1951)، نشوء الأمم (الكتاب الأول)، ط2، دمشق.
- كريم، محمد (2017)، الامبراطورية الآكادية، صحيفة العربي الجديد.
- مسرة، أنطوان (2013) إدارة التعددية الدينية والثقافية في اجتهادات محاكم ومجالس دستورية عربية، مجلة تبين، ع4.
- شحادة، محمد (2024)، إدارة التعددية في المجتمع العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة سوسة، تونس.
- مولود، محمد و عمرن شورش (2022)، مظاهر فشل التجربة الفيدرالية في العراق – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية الحقوق– جامعة النهرين، م 24 ع1.
- أرندت، حنة (1999)، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقي.
- Val R. Lorwin,January (1971) Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies,Vol. 3, No. 2
- Gabriel A. Almond, (Aug 1956), Comparative political systems, journal of politics vol 18, no 3.
- World History Edu (2024), What major accomplishments did the Akkadian Empire Chalk?
- Thorkild Jacobsen(2025) , The gods and demons in Mesopotamian religion in The Mesopotamian worldview as expressed in myth, Encyclopædia Britannica.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

# "A Reading of Managing Pluralism through Power-Sharing in the Countries of the Arab Mashreq"

**Researcher: Dr. Mohammad Shahadeh – Lebanon**

Summary:

This study examines the problem of managing socio-cultural diversity in modern states, focusing on power-sharing strategies as alternatives to the centralized nation-state model. It analyzes federalism and Consociational democracy as they developed in Western political experience, highlighting their origins, mechanisms, and conditions for success and failure. The research then turns to the Mashreq, exploring the historical roots and contemporary manifestations of religious, sectarian, and ethnic pluralism, as well as the impact of colonial legacies on state formation. Through the discussion of cases such as Lebanon and Iraq, the study demonstrates the limitations of transplanted or distorted power-sharing arrangements. It argues that sustainable power-sharing in the Mashreq requires a historically grounded, dialogical settlement that treats pluralism as a foundational value, while preserving state unity and avoiding sectarian fragmentation or territorial disintegration.